التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي رائد

The development experience of China: A leading economic model

رفيقة صباغ*،
[1] جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس (الجزائر)،
rafikasebbagh@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2020/10/09؛ **تاريخ القبول**: 2020/10/20؛ **تاريخ النشر**: 2020/06/30

ملخص: من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا معرفة واقع التنمية الاقتصادية في الصين من خلال التركيز على مؤشرات اقتصادية واجتماعية ونقدية ومالية ، وقد تبين لنا أن الاقتصاد الصيني من بين الاقتصاديات الأكثر تركزا و تنويعا حيث شهدت نجاحا ملحوظا في سياسات تنويع مصادر الدخل . فقد حقق الاقتصاد الصيني المركز الأول عالمياً متقدماً على الاقتصاد الأمريكي بناتجه المحلي الإجمالي، ونمواً كبيراً قائم على الاستثمار والتصدير. كما تشير مختلف التقارير العالمية إلى سرعة تقدّم الصين إلى صدارة مختلف القطاعات التكنولوجية والاقتصادية، من الذكاء الاصطناعي إلى الطاقة المتجددة والبنية التحتية والقطاعات الطبية، وصولا إلى التكنولوجيا الزراعية وأحدث وسائل النقل في العالم، وهذا ما يؤهلها الى ان تتصدر صادرة اقتصاد العالمي بحلول سنة 2030.

الكلمات المفتاح : تنمية اقتصادية ؛مؤشرات اقتصادية ومالية واجتماعية؛ القطاعات الاقتصادية.

رموز تصنيف jel: O10 ; N1.

Abstract: This study aims to see the level of economic development in China through a focus on economic, social, monetary and financial indicators.

We have been shown that the Chinese model has been remarkably successful, which has allowed it to reach the first position in the world through significant growth based on investment and export in various technological economic sectors, renewable energy, agriculture, transport, etc. .etc. This situation will allow China to maintain this position by 2030.

Keywords: Economic development; economic, financial and social indicators; economic sectors.

Jel Classification Codes : O10 ; N1.

* المؤلف المرسل.

تمهيد :

تشهد الصين منذ ما يزيد عن ربع قرن تجربة تنموية رائدة ،جعلتها بين مصاف الدول القوية اقتصاديا، حيث شهدنا في السنوات الاخيرة ان هناك ثمة تحول في ميزان القوى الاقتصادية العالمية لصالح الدول الصاعدة اقتصاديا ، وتحديدا قارة آسيا ليصبح هذا القرن آسيويا بامتياز في ظل ما حققته دولها ،وخاصة الصين من نمو وريادة في مجالات اقتصادية عدة ،وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية بحثنا كالتالي :

ما طبيعة سياسة واستراتيجية التنمية الاقتصادية في الصين؟

فرضيات الورقة البحثية :

- يلعب التنويع الاقتصادي دورا أساسيا في استدامة النمو الاقتصادي في الاقتصاد الصيني ؟
- اتبعت الصين العديد من السياسات والإجراءات لإنجاح استراتيجية التنمية الاقتصادية بالاقتصاد الصيني .

أهمية الورقة البحثية :

تتجلى أهميه البحث في التركيز على السياسات التي انتهجتها الصين ، والتي كان الهدف منها تحقيق النمو والتطور في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والنقدية ،بالبحث في العوامل التي ساهمت في نجاح عملية التنمية الاقتصادية

أهداف الورقة البحثية :

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الصين؛
- التعرف على عوامل تفوق الاقتصاد الصيني ،وعلى أهم السياسات والاستراتيجيات المتبعة في الصين لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي.

محاور الورقة البحثية :

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك من خلال التطرق لواقع وسياسات التنمية الاقتصادية في الصين ، وتستعرض الدراسة في البداية مفاهيم حول التنمية الاقتصادية لنعرج في **المحور الثاني** الى واقع التنمية الاقتصادية من خلال التطرق لمؤشرات اقتصادية ومالية واجتماعية في الصين ،ونختم في **المحور الثالث** بمراحل وعوامل تفوق الاقتصاد الصيني.

I- الاطار النظري للتنمية الاقتصادية:

عادة ما يتم وقوع نوع من الخلط بين النمو والتنمية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المفهومين ، ولهذا الغرض سنقوم في هذا المحور بتعريف كل واحد منهما.

I.1.تعريف التنمية:

تعدّدت تعاريف التنمية، حيث يعرفها البعض على أنها:

- تحسنا على المستوى الفردي في مستويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية، وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية[1]؛
- وتعرف كذلك على أنها: العملية التي تسمح بمرور بلد ما من وضعية معينه من تخلف إلى وضعية التقدم؛[2]

ومن الخصائص التي تتميز بها عملية التنمية هي ما يلي:

- تغيرات في كل من الهيكل و البنيان الاقتصادي، و المتمثلة في اكتشاف موارد إضافية جديدة و تراكم رأس المال، مع إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج وتحسين المهارات ونمو السكان
- تغيرات في تركيبة السكان من حيث الحجم و السن، و تتمثل كذلك التنمية في إعادة توزيع الدخل، وفي تغيير الأذواق مع إدخال تعديلات تنظيمية.

I .2 تعريف النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو:

- بالزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين؛[3]

- غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي: بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي؛[4]
- النمو الاقتصادي هو أساساً ظاهرة كمية؛ وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما، بالزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي؛[5]
- ويعرف أيضا بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد ,هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة .[6]

من خلال هذه التعارف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية[7]:

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني؛
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي أن الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب.

غير أنه ما يجب معرفته هو التفرقة بين النمو والتنمية، حيث أن هذه الأخيرة تشمل النمو الاقتصادي، والذي يدلنا عن الزيادة في النشاط الاقتصادي ولا يدلنا عن الظروف الاجتماعية للسكان، رغم إمكانية هذا الأخير من رفع الظروف الاجتماعية للسكان، و بوجود النمو فان ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى التنمية.

II – التنمية الاقتصادية في الصين بين الماضي والحاضر:

بعدما كانت الصين وفي وقت ليس بالبعيد من الدول النامية التي تشهدا ارتفاعا كبيرا للفقر والجوع بها أصبحت في وقتنا الحاضر تنافس الولايات المتحدة، على منصب القوة الاقتصادية الأولى في العالم، فتقدمها الاقتصادي الكبير يؤهلها على أن تتبوأ موقعها كقوة عظمى مستقبلية.وفي مايلي سنحاول تبيان مراحل وعوامل النهضة بالاقتصاد الصيني مع تقديم رؤية استشرافية لمستقبل هذا الاقتصاد في الاقتصاد العالمي.

II .1 مراحل النهضة الصينية :

التقدم الاقتصادي الصيني مر بعدة مراحل اهمها :

– **المرحلة الاولى (1978–1985)** :انطلاقا من مبدأ الممارسة التجريبية كمنهج تدريجي ففي التحول نحو اقتصاد السوق ،هي المعيار الوحيد لحكم الحقيقة ،ثم البدأ في اصلاح القطاع الزراعي كمدخل للتحول وتحقيق اصلاحات اقتصادية ،ومن ثم فان النجاح التطبيقي لهذه المرحلة يأتي في اطار التحول التدريجي الشامل للاقتصاد الصيني الذي يكتمل في تطبيقات لمراحل لاحقة ،وهو ما يتنافي ويناقض منهجية العلاج بالصدمة التي تعتمد على اسلوب القفز فوق المراحل واختصار الزمن.8 كذلك ممكن القول تم انجاز سياسة حماية مصالح الشعب من خلال تلبية احتياجات الشعب، رفع مستوى المعيشة، التوظيف، نظم التأمينات الاجتماعية، التعليم والصحة والثقافة والاسكان، وحرصت الحكومة الصينية على عكس نتائج عملية الاصلاح على حياة الجميع[9] .

– **المرحلة الثانية** : **(1985–1992)**: خلال هذه المرحلة تم الانتقال في عملية التحول نحو القطاع الصناعي ،وتم التركيز على اصلاحين مهمين في هذا المجال ،الاول يتعلق بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية واساليب ادارتها ،والآخر يتصل بإصلاح نظام التسعير ،وهما اصلاحين مهمين وأساسيين في ارساء التحول الاقتصادي وفقا للمنهج التدرجي .

– **المرحلة الثالثة (1992–2002)**: تضمنت هذه المرحلة تضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين ،سواء كان أجنبيا أم محليا ،وذلك عن طريق التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال تشريع كل القوانين اللازمة والضامنة لعمل آليات السوق بحرية في تلك المناطق ،مما هيأ البيئة الملائمة لاجتذاب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية في تلك المناطق ، مستفيذة من الامتيازات المقدمة لها من جانب ،ومن كلف العمل الرخيصة من جانب آخر ، ويمكن الاستدلال على مدى التطبيق العملي للتحول الاقتصادي في تلك المناطق من خلال اجتذابه من استثمار .[10]

– **المرحلة الرابعة** :أهم ما ميز هذه المرحلة ما تم إقراره سنة 2006 بفرض خطة متوسطة الأجل للتطوير العلمي 2006 ،حيث قرر تخصيص 2.5٪ أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي الوطني للبحث والتطوير بحلول عام 2020 في مدة تبلغ 15 سنة .كما تم الاعلان عن مبادرة الحزام والطريق سنة 2013 ،وهي مبادرة صينية قامت على أنقاض طريق الحرير القديم، وتهدف إلى ربط الصين بالعالم عبر استثمار مليارات الدولارات في البنى التحتية على طول طريق الحرير الذي يربطها بالقارة الأوروبية، ليكون أكبر مشروع بنية تحتية في تاريخ البشرية، ويشمل ذلك بناء مرافئ

وطرقات وسكك حديدية ومناطق صناعية ومشاريع للطاقة. ومن المقرر الانتهاء من خطط الصين الطموحة لتطوير الطرق والسكك الحديدية والطرق البحرية عبر 152 دولة بحلول عام 2049 - في الوقت المناسب للاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس جمهورية الصين الشعبي،وقد تم تخصيص أكثر من 900 مليار دولار لمشاريع البنية التحتية هذه. [11]

II .2 واقع التنويع الاقتصادي في الصين

نحاول تبيان واقع التنويع الاقتصادي في الصين من خلال التعرف على عدة مؤشرات اقتصادية ،نقدية مالية وحتى اجتماعية.

1. المؤشرات الاقتصادية :

يعتبر الناتج الداخلي الخام أفضل مؤشر لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي ،فهو يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر .فالصين تحتل المرتبة الاولى عالميا في مساهمة معدل النمو الاقتصادي الصيني في معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال العقد الأخير ، حيث قدرت نسبة هذه المساهمة ب 34.5% .

أ- الناتج المحلي الاجمالي :

الشكل رقم (01): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية في الصين من (1963 إلى 2018)

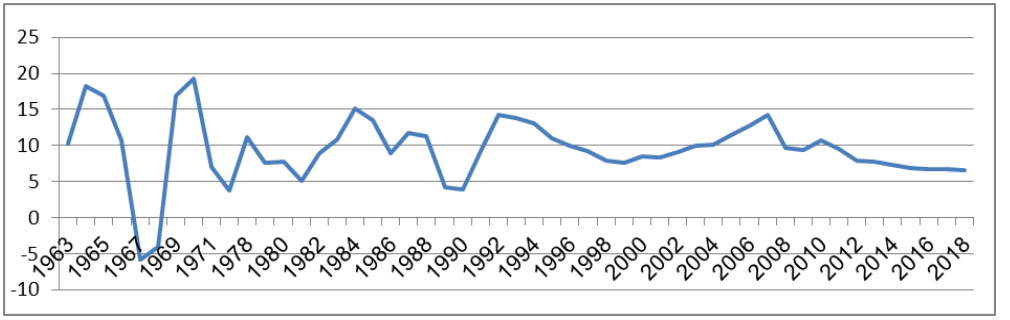

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

فبعدما كان الناتج المحلي الصيني بقيمة 398.6 مليار دولار سنة 1990 أي المرتبة 12 عالميا ارتفع الى 1.21 ترليون دولار سنة 2000 متقدما الى المرتبة السادس ، لترتفع قيمة الناتج المحلي

الصيني بصفة تدريجية مسجلة 11.23 و 13.41 تريليون دولار خلال السنوات 2015 و2018 على التوالي مسجلة بهذا المرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة الامريكية .

الشكل رقم (02): تطور مساهمة الصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية في الصين من (1963 إلى 2018)

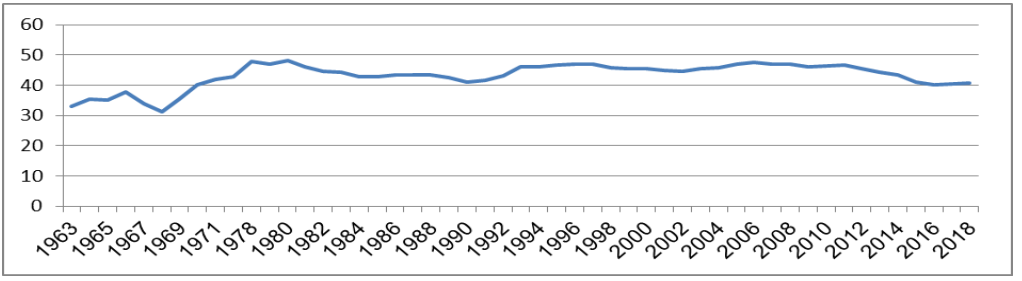

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

بالنسبة لنسبة مساهمة الصناعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين سجلت حوالي 33% سنة 1963 لترتفع النسبة الى حدود 41 % سنة 1990 لتعاود الارتفاع مسجلة 46% سنة 2011 ،ثم تنخفض الى 40% مع نهاية 2018.

فالصناعة في الصين تعد واحدةً من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها الصينيّون في اقتصادهم، إذ تُعتبر الصين واحدة من أكبر الدول الصناعيّة في القارة الآسيويّة والعالم ،حيث احتلت المرتبة الاولى عالميا كاكبر دولة مصدرة للعالم سنة 2018 بقيمة 2.43 تريليون دولار.

الشكل رقم (03): تطور مساهمة الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية في الصين من (1963 إلى 2018)

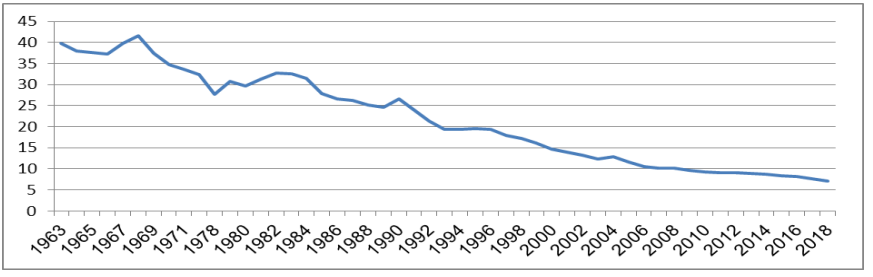

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

رغم تراجع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في الصين من 39 % سنة 1967 الى 10 % سنة 2006 والى 7% سنة 2018 الى ان الصين تصنف ضمن المراتب الأولى عالمياً في مجال إنتاج عدة منتجاتٍ زراعية، حيث نراها تحتلّ المرتبة الأولى عالمياً في إنتاجٍ الأرز والقمح، فيما تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الذرة، فيما يبلغ مقدار مُساهمة الصين من إجمالي الإنتاج العالمي من الفول السوداني ثلاثةً وأربعين بالمئة تقريباً، وتحتفظ الصين عموماً بالمراتب الست الأولى في الإنتاج الزراعي من حيث زيادة الإنتاج، وتنوعه على مستوى العالم. تجدر الاشارة الى ان العلماء الصينيون *نجحوا في تطوير نوع من الأرز الذي يمكن زراعته باستخدام مياه البحر المالحة ،كما تمكنوا من ابتكار أساليب لتحويل الأراضي الرملية إلى أراض خصبة صالحة للزراعة. تنتج مختلف المحاصيل الزراعية.

الشكل رقم (04): تطور نمو الناتج قطاع الخدمات بالنسبة المئوية في الصين من (1979 إلى 2018)

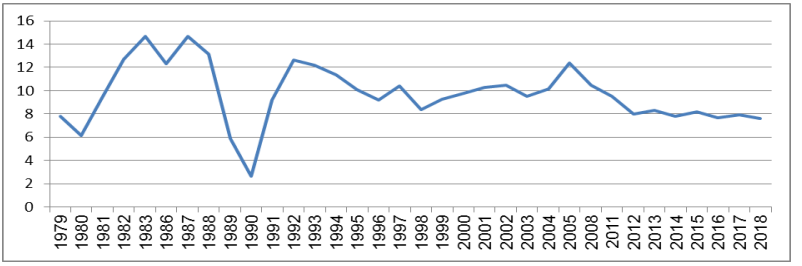

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

لقد شهد معدل النمو في قطاع الخدمات ارتفاعا من سنة الى اخرى فبعدما سجل هذا المعدل تدبدبا بين الارتفاع والانخفاض ،سجل نسبة نمو قدرت بحوالي 7 % في السنوات الاخيرة.

اضافة الى كل ما سبق الصين تنفرد في صدارة دول العالم في بناء أحدث وأسرع شبكات القطارات، حيث أكملت بناء أكبر شبكة عالمية للقطارات فائقة السرعة والتي يطلق عليها القطار الرصاصة.

الشكل رقم (05) : تطور مساهمة قطاع الاشغال العمومية في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة المئوية في الصين من (2008 إلى 2017)

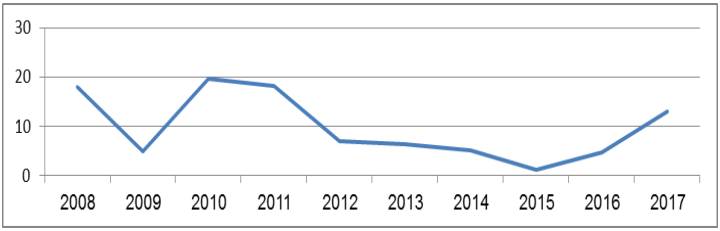

المصدر : أطلس بيانات: [على الخط] " **الصين –التشييد** " ،**متاح على الموقع** : https://ar.knoema.com/atlas/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/topics،تاريخ الاطلاع (2020/02/26) ، ص html.

شهدت مساهمة قطاع الاشغال العمومية في نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض مسجلة نسبة 17.94 % سنة 2008 ونسبة 12.98 % سنة 2017.وتجدر الاشارة الى ان ازدهار الإنتاج الصناعي والتشييد المعماري في الصين بدأ منذ الثمانينات ،فالصين تتميز بالريادة في مجال بناء الابراج وناطحات السحاب والمباني الاطول في العالم ،فضمن أطول 10 مباني في العالم هناك خمسة منها موجودة في الصين

ب–الطاقات المتجددة :

اضافة الى اهتمام الصين بمختلف القطاعات الاقتصادية تهتم الصين أيضا بتطوير الطاقات المتجددة نظرا لاحتياجاتها الطاقوية الكبيرةن فهي الاولى عالميا من حيث استيراد النفط بنسبة 20.2 % سنة 2018 ،في المقابل تحتل المرتبة الاولى عالميا في انتاج الكهرباء بنسبة 26.7 % من الانتاج العالمي سنة 2018.فالصين قد أصبحت أكبر مستثمر عالمي في مجال الطاقة المتجددة،، حيث بلغت استثماراتها في هذه الصناعة 91.2 مليار دولار خلال عام 2018، ما يمثل حوالي ثلث الإجمالي العالمي. كما نمت امدادات الصين من الطاقة المتجددة بشكل مستمر، وحققت ريادة تكنولوجية في هذه الصناعة. مما يجعلها شريكًا هاما للعديد من البلدان التي تبحث عن حلول طاقوية.

الشكل رقم (06) : تطور إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة الكهرومائية (% من الإجمالي) في الصين من (1990 إلى 2017)

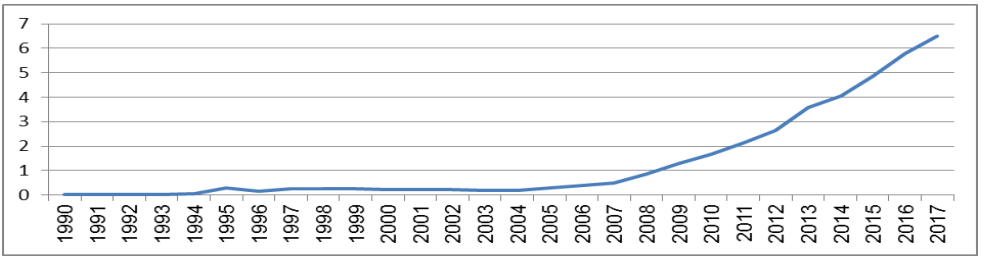

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

بعدما كان إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة الكهرومائية في فترة التسعينات يمثل نسبة 0.15 % ،لترتفع الى 1.2% و3.5 % و4.8% خلال السنوات 2009 و2013 و2015 لترتفع هذه النسبة الى 6.5% سنة 2017.

ت-التجارة الخارجية :

الشكل رقم (07) : تطور الصادرات في الصين من (1980 إلى 2018) مليار دولار

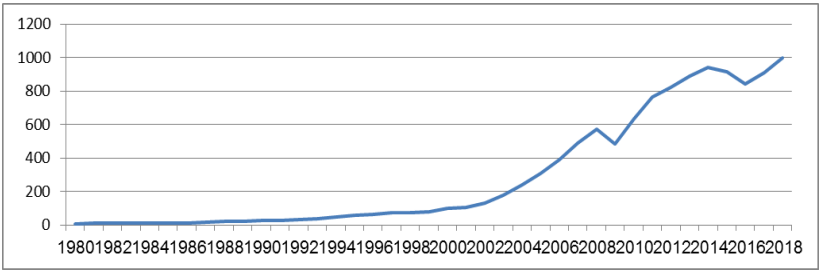

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

كنتيجة لتطور العديد من القطاعات الاقتصادية في الصين تطورت الصادرات في الصين بشكل ملاحظ خاصة مع بداية القرن الواحد والعشرين من 7,26 مليار دولار سنة 1980 الى 78,22 مليار دولار سنة 1999،الى 633,11 سنة 2010 الى 997,99 سنة 2018.

كما تهدف الصين الى أن تكون رائدة عالمية في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات المتقدمة بحلول عام 2030. وترجم هذا الهدف من خلال خطة تنمية مثيرة للإعجاب وممولة بشكل جيد ،علما ان 90 % من أجهزة تكنولوجيا المعلومات في العالم تصنع في الصين .

الشكل رقم (08) : تطور صادرات التكنولوجيا المتقدّمة (% من صادرات السلع المصنوعة) في الصين خلال الفترة (2007 إلى 2017) بالنسبة المئوية

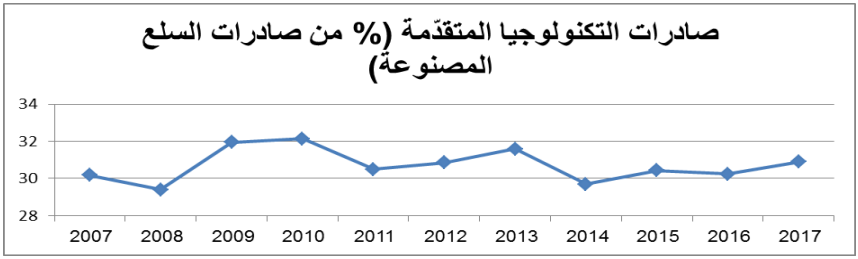

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

نسبة صادرات التكنولوجيا المتقدمة من مجموع الصادرات سجلت نسب تتراوح ما بين 30 و31 خلال الفترة (2007-2017) ،وهذا ما يعكس اهتمام الاقتصاد الصيني باقتصاديات المعرفة .فالصين تحتل المرتبة الاولى عالميا من حيث مبيعات التجزئة الالكترونية سنة 2018 ،بقيمة 1.9 ترليون دولار ،وتفسير الإنجازات التي حققتها الصين في التجارة الإلكترونية من خلال الاستثمار الكبير للبلاد في البنية التحتية على مدى عقود والتحسن السريع لمناخ أعمالها في السنوات الأخيرة.

ث-الايرادات :

الشكل رقم (09) : تطور نسبة الايرادات من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في الصين خلال الفترة (2005 إلى 2018) بالنسبة المئوية

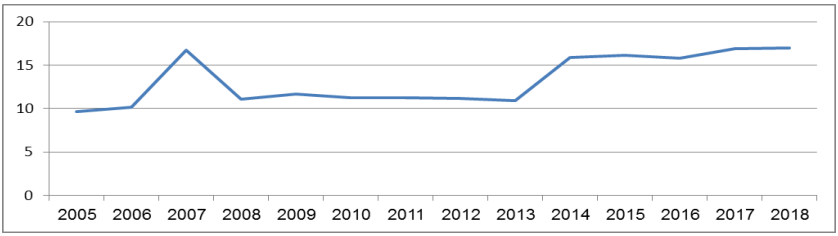

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

كنتيجة لتطور الاقتصاد الصيني في مجالات عدة انعكس ذلك على مداخيل ،حيث ارتفعت نسبة الايرادات من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من 9.62 % سنة 2005 الى 16.85 % سنة 2017 والى حدود 17% سنة 2018.

2. **المؤشرات الاجتماعية :**

الصين من الدول التي تسعى جاهدة الى الاهتمام بالمورد البشري ،وفي محاولة منا للتعرف على الوضع الاجتماعي في الصين ركزنا على مؤشرين أساسيين هما :

أ- معدل البطالة :

رغم أن الضغط على التوظيف مازال ضخماً، في الصين الى انها قادرة على الحفاظ على وضع توظيف مستقر رغم كل التحديات.

الشكل رقم (10) :معدل البطالة في الصين خلال الفترة (1991-2019)

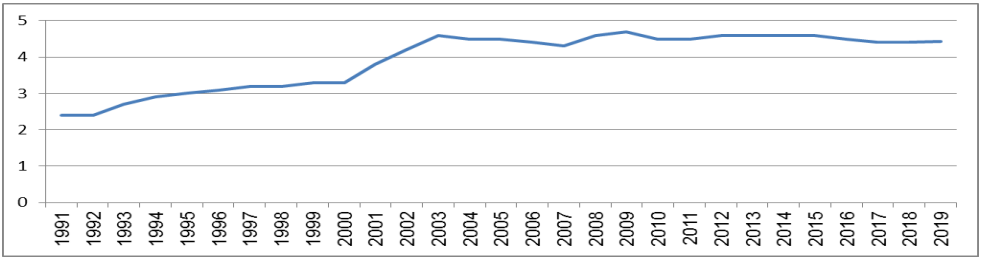

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

فبالرغم من ارتفاع عدد السكان في الصين الى حوالي 1.4 مليار نسمة الا ان نسبة اجمالي القوة العاملة تمثل 57 % من عدد السكان بمعدل بطالة يقدر ب 3.61 % سنة 2018.

ب- نصيب الفرد من الدخل الوطني:

تهدف الصين إلى مضاعفة دخل الفرد من سكان المناطق الحضرية والريفية مقارنة مع مستويات 2010 لبناء مجتمع رغيد العيش على نحو معتدل.

الشكل رقم (11) : نصيب الفرد من الدخل الوطني في الصين خلال الفترة (1963-2018)

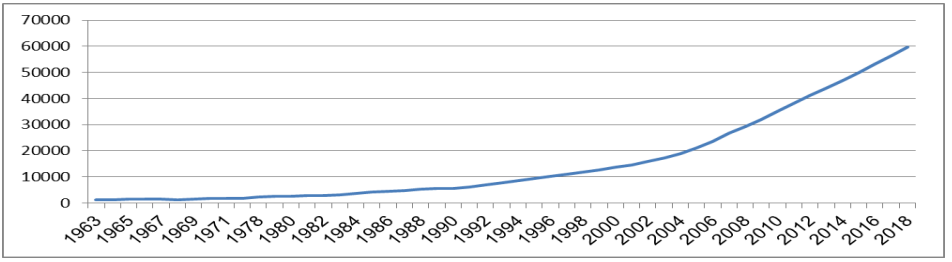

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

ارتفع نصيب الفرد من الدخل الوطني في الصين من 1098,53 دولار سنة 1963 الى 13638,97 دولار سنة 2000 ،الى 59811,59 دولار سنة 2018.

الشكل رقم(12): معدل الفقر في الصين خلال الفترة (2010–2018)

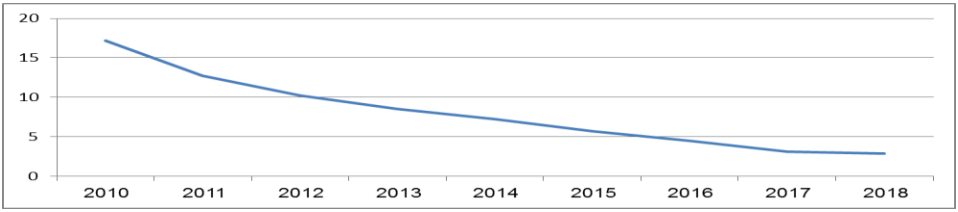

المصدر : من اعداد الباحثة استنادا الى احصائيات البنك العالمي.

انخفض معدل الفقر في الصين في السنوات الاخيرة بشكل ملحوظ ،تقريبا من 17,2 % سنة 2010 الى حوالي 12% سنة 2011 الى 2.9% سنة 2018 وهذا نتيجة للاستراتيجيات الاقتصادية الصينية التي اصبحت تهتم بالجانب الاجتماعي بشكل كبير نظرا لأهمية هذا الجانب في تطوير اقتصاديات الدول . فمثلا خلال الفترة من عام 2013 – 2018 انخفض عدد الفقراء في الصين ب80 مليون انسان ،وفي هذا العام عام 2019 منحت الحكومة 126,095 مليار يوان لموازنات الهيئات المحلية فقط لمكافحة الفقر، لذلك الصين تعتبر الدولة الاولى في المساهمة في الحد من الفقر[12].

3. المؤشرات النقدية والمالية :

تعتبر الصين مركز تجاري عالمي وسوق تستقطب الاستثمارات من كل أنحاء العالم، واضافة الى كل هذا فهي تستحوذ على أكبر البنوك في العالم.

الشكل رقم (13) : أكبر خمس بنوك من حيث القيمة السوقية سبتمبر 2019

المصدر : Lifeeconomy :[على الخط] " **اكبر خمس بنوك من حيث القيمة السوقية سبتمبر 2019** " ،متاح على الموقع : ،تاريخ الاطلاع : (2020/02/25) ، ص html.

من خلال الشكل يتبين لنا أن من بين خمس أكبر بنوك في العالم، من حيث القيمة السوقية موجودة في الصين.

الشكل رقم (14) : أكبر عشر بنوك من حيث اجمالي الاصول 2019

المصدر : Lifeeconomy :[على الخط] " **اكبر 10 بنوك في العالم من حيث اجمالي الاصول** ،متاح على الموقع : ،تاريخ الاطلاع : (2020/02/25) ، ص html.

اما من ناحية اجمالي الاصول فتحتل المراتب الاولى اربعة بنوك صينية ،وهذا ما يعكس قوة النظام المصرفي الصيني .

في سنة 2016 تم إدراج العملة الصينية ضمن سلة عملات الاحتياط لدى صندوق النقد الدولي ،وبهذا أصبحت العملة الصينية عملة احتياط عالمية رسمية، فقد تزايدت أهميتها إقليميا ودوليا بعد أن التحقت الصين بنادي القوى الاقتصادية في العالم كنتيجة لارتفاع حجم المبادلات التجارية وتعاظم وزن الصين في المنطقة، ومنسوب الثقة بقوة الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى استقرار قيمة اليوان الذي صمد في وجه الأزمات المالية الأخيرة.

الشكل رقم (15) : أكبر خمس دول من حيث احتياطات النقد الاجنبي

المصدر : Lifeeconomy :[على الخط] " **اكبر خمس دول من حيث احتياطات النقد الاجنبي** " ،متاح على الموقع : ،تاريخ الاطلاع : (2020/02/25) ، ص html.

ارتفعت احتياطات الصين من النقد الأجنبي الى اكثر مما هو متوقع في ديسمبر 2019 ،حيث تجاوزت 3.1 تريليون دولار وأظهرت بيانات البنك المركزي أن احتياطيات النقد الأجنبي في الصين وهي الأكبر في العالم. وكثير من تلك الاحتياطيات مقومة بالدولار الأميركي، وقد تجمعت من خلال فوائض مستمرة مع الولايات المتحدة منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي ،وتعد سوق سندات الخزانة الأميركية موضعا طبيعيا لكثير من دولارات الصين، لكون هذه السوق تعتبر بدرجة كبيرة التجمع الأكبر والأكثر سيولة للأصول الآمنة في العالم. وتحوز الصين أكثر من تريليون دولار من سندات الخزانة الأميركية.

الشكل رقم (16) : أكبر خمس صناديق سيادية في العالم

المصدر : Lifeeconomy :[على الخط] " **اكبر خمس صناديق سيادية في العالم** " ،متاح على الموقع : ،تاريخ الاطلاع : (2020/02/25) ، ص html.

حول إدارة الأصول السيادية العالمية، تراجع جاذبية أوروبا بين مستثمري الصناديق السيادية، وتحوّل اهتمامهم نحو الصين ، حيث تحتل الصين الصدارة في الصناديق السيادية ،اذ أنه من اكبر خمس صناديق قوية عالميا هناك صندوقين من اصل صيني.

III رؤية استشرافية لمستقبل الصين في الاقتصاد العالمي :

قبل التطرق الى تقديم رؤية استشرافية لمستقبل الصين في الاقتصاد العالمي ارتأينا أولا ان نتعرف على العوامل التي ساهمت في نجاح التنمية الاقتصادية في الصين .

III .1 عوامل نجاح التنمية الاقتصادية في الصين :

اجتمعت مجموعة من العوامل التي ساهمت في تطور الاقتصاد الصيني نحدد أهمها في :

- **البطالة والاجور** : البطالة المرتفعة أدت إلى انخفاض الأجور، حيث أنه إذا طالب العمال بأجور أعلى ، فهناك الكثير ممن سيشغلون الوظائف المتاحة، هذا الوضع أدى هذا إلى زيادة هوامش الربح وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من قبل الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية؛

-**مشاركة الاناث في القوى العاملة** :تتميز القوة العاملة في الصين بمشاركة نسائية أعلى من المتوسط في الصناعة التحويلية فسياسة الطفل الواحد التي تعني أن النساء شاركن في تربية الأطفال لفترة أقصر بكثير مما هو عليه في العديد من البلدان الأخرى ، قد أتاح قوة عاملة أكبر بكثر ؛

- **النظام السياسي**: أدى الاقتصاد المخطط للصين (حيث تسيطر الدولة على النشاط الاقتصادي بدلاً من الأعمال التجارية الخاصة) إلى تسريع النمو الاقتصادي لأن الحكومة تسيطر على جميع عمليات صنع القرار، اذ منذ عام 1953 ، اتبعت الحكومة سلسلة من الخطط الخمسية (أو المبادئ التوجيهية ، كما يطلق عليها الآن ، لتعكس انتقال الصين نحو اقتصاد السوق الاشتراكي ، والتي مكنت الحكومة من سن أي إصلاحات تراها ضرورية ؛

- **القيادة القوية** : القيادة القوية من قبل رئيس الدولة تعتبر عاملاً رئيسياً ساهم في النجاح الاقتصادي خاصة وأن الصين بدأت بالابتعاد عن اقتصاد مخطط مركزيًا نحو نظام موجه نحو السوق منذ عام 1978؛

– **نمو يقوده التصدير**: بدأت إستراتيجية الإنهاء التدريجي لصالح التصنيع البديل للاستيراد الذي يتم من خلاله تصنيع المنتجات الاستهلاكية المستوردة للطبقة المتوسطة المتنامية في الصين بشكل متزايد في الصين ، مثل السيارات والسلع البيضاء المحلية وأثاث المنازل والمكاتب ؛

– **المناطق الاقتصادية الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر**:تم تشجيع الاستثمار الأجنبي في المرحلة الأولى بإقامة مناطق اقتصادية تتميز بتخفيف التنظيم والرقابة الحكومية تقديم حوافز للشركات مثل معدلات الضرائب المخفضة لبدء عمليات التصنيع لتشجيع خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية ؛

– **الاستثمار في البنية التحتية: قامت** الحكومة ببناء العديد من الطرق الجديدة وتحسين نظام السكك الحديدية وجعلت الأنهار الرئيسية في الصين صالحة للملاحة على مدار العام، حيث على سبيل المثال لا الحصر يوجد في الصين خمسة من أكبر عشرة موانئ للحاويات في العالم؛

– **التنويع الاقتصادي** : بدأت الصين مؤخرًا في التنويع في البحث والتطوير والتصنيع المتخصص وصناعة التكنولوجيا الفائقة ،فالصين تستثمر العمالة ورأس المال في الابتكار حتى تتمكن من الحفاظ على نموها الاقتصادي وتقليل المخاطر التي ينطوي عليها وجود قاعدة اقتصادية ضيقة؛

– **التعليم**: ارتفعت مستويات معرفة القراءة والكتابة في الصين بشكل كبير بنسبة تجاوزت 95 % خلال العشرين عامًا الماضية ،وقد أدى ذلك إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد؛

– **الانطلاق الى العالمية** : بدأت الصين في العولمة اقتصاديًا عن طريق شراء الشركات الأجنبية في أمريكا الشمالية وأوروبا على وجه الخصوص ، حيث تحولت الصين بحلول عام 2015 من متلقي صافٍ إلى مستثمر صافٍ في الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو مؤشر على نضجها الاقتصادي من نواحٍ عديدة؛

– **الموقع الجغرافي**: يتمتع الموقع الجغرافي للصين بأهمية جيوسياسية نظرًا لقربها من الأسواق الاستهلاكية والشركاء التجاريين .كوريا الجنوبية وتايوان واليابان وهونج كونج كما تركزت على الساحل الشرقي المواجه لتايوان والمحيط الهادي ؛

– **مواد أولية** : تمتلك الصين ثروة كبيرة من الموارد الطبيعية ، ولديها احتياطيات هائلة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي .يتم استخدامها في التنمية الصناعية للبلاد .ومع ذلك ، فإن متطلبات

الصين التصنيعية البلاد من المواد الخام كبيرة للغاية ، لدرجة أنها مستورد رئيسي للنفط والغاز والفحم وخام الحديد والنحاس والسلع الأساسية الأخرى في التجارة العالمية؛

– **المعتقدات الاجتماعية والاخلاقية (القيم الكونفوشيوسية)**: هناك تاريخ طويل في إخضاع الطموح الشخصي لطموح المجتمع والدولة من خلال الكونفوشيوسية تحرص على التأكيد على الدولة والمجتمع فوق الفرد .درجة السيطرة والهياكل الاستبدادية مقبولة في الصين أكثر من معظم الثقافات الغربية ؛

– **النمو السكاني** : أدى النمو السكاني السريع في الصين ، على الرغم من سياسة الطفل الواحد ، إلى أعداد كبيرة جدًا من السكان النشطين اقتصاديًا ، مما أدى إلى النمو الاقتصادي السريع .وقد أدى هذا إلى زيادة التصنيع ، مما سمح بمزيد من النمو السكاني .[13]

اتبعت الصين في البداية مسارًا موجهًا للتصدير نحو التصنيع – لكنها بدأت في التنويع في قطاعات أخرى من الاقتصاد في السنوات العشر الماضية . بهدف تسريع معدلات النمو وتوسيع النطاق الاقتصادي.

2.III الرؤية الاستشرافية :

إن الصين تمتلك مقومات قوة مقترنة بمقومات قدرة في ادارة عناصر قوتها تؤهلها لأداء دور فاعل في النظام الدولي، فهي تمتلك اقتصاد متقدم ومستقر يحقق نسبة نمو مستقرة نسبياً والاعلى في العالم ،فضلا عن ذلك اذ ما اضيف لهذا حجم الناتج القومي الاجمالي والذي يقدر بـما يقارب 90.0309 تريليون يوان دولار، فما تم إنجازه من أعمال ومبادرات لتقوية الاقتصاد الصيني ليصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم، من تعديل للهيكلية الاقتصادية وتعزيز لاقتصاد السوق، وتطوير للبنية التحتية في البلاد، وإطلاق لمبادرات تنموية عديدة ومشاريع مثل الحزام والطريق وتطوير للعلوم والتكنولوجيا، وتشجيع للابتكارات، وزيادة في معدلات الإنتاج والتصدير .وقد وظِّف هذا التطور الاقتصادي، ومَكَّن من تحقيق إنجازات مستمرة ومتصاعدة، في مجال تحسين حياة الشعب؛ في محاربة الفقر، ورفع معدل دخل الفرد، وتحسين الوضع التوظيفي، والارتقاء بمستوى التعليم والخدمات الصحية والضمان الاجتماعي في البلاد. [14] كل هذه المعايير و الاستراتيجيات تؤهل الصين الى ان تكون الرائدة اقتصاديا مع مطلع 2030.

الشكل رقم (17) : أكبر 10 اقتصاديات في العالم بحلول 2030 بقيادة الصين

المصدر : العربي الجديد:[على الخط] " **10 دول مرشّحة لتصدّر اقتصادات العالم بحلول 2030...تعرّف إليها** "،(2019/01/08) ،متاح على الموقع :https://www.alaraby.co.uk/economy/2019/1/8/10 ،تاريخ الاطلاع : (2020/02/26) ، ص html.

من المتوقّع أن تتصدّر الصين يأتي التنبؤ بتغيّر ترتيب الدول من حيث الناتج المحلي الإجمالي، استناداً إلى توقعات جديدة طويلة الأجل أعدّتها شركة "ستاندرد تشارترد بي.سي"، وتتضمّن توقعاً بأن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030، باستخدام معياريَ أسعار الصرف ربطاً بالقوة الشرائية والناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الخلاصة:

يتميز اقتصاد الصين بانه اقتصاد انتاج صناعي ضخم ومتنوع ما جعلها تتبوأ مكانة عالمية متقدمة في عدة صناعات الصلب ،الاسمنت ،النسيج الاصطناعي ، الاسمدة الكيمياوية ، فالصين اكبر دولة من حيث عدد السكان تمتلك اكبر احتياطي من النقد الاجنبي ،اكبر دولة مستوردة للنفط وثاني اكبر مستهلك للنفط ،واكبر دولة مصدرة للسلع ،كما تعد الصين اكبر دولة تنتج الذهب ،السيارات ، الحديد، التبغ ، الشاي ،الفحم ، الاسمنت، القطن ،الصلب ، بحوث الذكاء الاصطناعي ،منشآت الاندماج النووي البارد ،أكبر شبكة قطارات سريعة ،أكبر منتج للطاقة المتجددة (الكهرباء) ،تطوير الزراعة بمياه البحر، البحوث البيولوجية والجينية ،تصنيع معظم الأجهزة الإلكترونية ، تطوير الطباعة ثلاثية الأبعاد(صحة الفرضية الأولى)....؛فالتجربة الصينية تعد من النماذج الدولية المميزة والفريدة من نوعها، وذلك بفضل المعجزة الاقتصادية التي تم تحقيقها في وقت قصير، حيث نجح الاقتصاد الصيني في أن يصبح ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة، (صحة الفرضية الثانية)....؛فالصين أصبحت محور أحدث الابتكارات في

مختلف القطاعات الاقتصادية، وترجّح التوقعات أن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم ويتجاوز الاقتصاد الأميركي بحلول عام 2030.

[1] . صبحي محمد قنوص(1999) **أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث"**، الطبعة الثانية،القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ص 97.

2. Bernard Bret (2002)**Le tiers monde**, **croissance**, **développement**, **inégalité**", Paris, Collection Histege , p07.

[3] .Jean Arrous (1999) **Les théories de la croissance** ", Paris, éditions du seuil, p09.

[4]. محمد عبد العزيز عجمية إيمان ، عطية ناصف:" **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**"، ، كلية التجارة ، قسم الاقتصاد ،الإسكندرية ، 2000 ، ص 73 .

[5] . Régis Bénichi, Marc Nouschi (1990)**La croissance aux XIXème et XXème siècles**", 2éme édition", Paris, édition Marketing,p44.

[6] .Jean Rivoire (,1994) **L'économie de marché "Que sais-je ?** ",Alger, ed Dahleb, p79.

[7].محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره ، ص ص (51-54).

[8]. وفاء المهداوي ، أحمد جاسم محمد : **الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ..سياسات ومؤشرات** ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العدد الثالث والثلاثون ،2012 ، ص187.

[9]. نبهان عثمان، مرجع سبق ذكره .

[10]. وفاء المهداوي ، أحمد جاسم محمد، مرجع سبق ذكره ، ص188.

[11] Iman Ghosh(2019) **The People's epublic of China**: **70 Years of Economic History**; available at: https://www.visualcapitalist.com/china-economic-growth-history/; visited:(20/05/2020).

(*)- الصين العالم على جبهة إنتاج اللحوم في المختبرات في إطار سعيها لخفض آثار إنتاج اللحوم بالطرق التقليدية على البيئة.

[12]. نبهان عثمان :[على الخط] " **التجربة الصينية في التنمية"**، الاتحاد العام للاقتصاديين الفلسطينيين، متاح على الموقع : http://www.gupe.plo.ps/article/116، تاريخ الاطلاع : (2020/02/26) ، ص html.

13 .tutor2u **Factors Explaining the Rapid Economic Growth of China In Recent Decades;** available at:

https://www. 13 .tutor2u tutor2u.net/geography/reference/factors-explaining-the-rapid-economic-growth-of-china-in-recent-decades; visited:(20/05/2020).

[14] . نبهان عثمان، مرجع سبق ذكره .